دور الاستثمار السياحي في تنويع مصادر الدخل في العراق للفترة٢٠١٤ لأفاق ٢٠٢٢

أ.م.د. عدي صبيح لازم

الجامعة العراقية مركز البحوث والدراسات الاسلامية (مبدأ)

المستخلص

يمثل الاستثمار أولى خطوات التنمية الاقتصادية لكثير من بلدان العالم ، وقد شكل الاستثمار السياحي كأحد المتغيرات التي تعالج حالة البطالة والتضخم والركود الاقتصادي والمتتبع للاقتصاد العالمي خلال العقدين الماضيين يجد ان اقتصاد الخدمات ومنها السياحة من القطاعات المتسارعة النمو وان هذا التوجه الاستثماري جاء كرد فعل لتراجع قطاع سلع الإنتاج الملموسة التي اخذت بمفاهيم التكنولوجية الحديثة مما قلل فرص العمل وزيادة البطالة ، والسياحة كظاهرة اجتماعية ارتبط انتاجها واستخدامها واستهلاكها بضرف الزمان والمكان المحدد من جهة ومن جهة أخرى القدرة على توليد فرص العمل لبقية القطاعات المتشاركة في صناعة الخدمة السياحية على اعتبار ان المنتجات السياحية هو نتاج أنشطة اقتصادية واجتماعية أسهمت في تقديم الخدمات السياحية وبناءاً على ما تقدم فقد تحديد مشكلة البحث بان القطاع السياحي يعاني من ضعف في توفير الفرص الاستثمارية وان أهمية بحثنا هذا تكمن ان الاستثمار السياحي في العراقي يمثل العصب الاقتصادي والمحفز للكثير من النشاطات الاقتصادية وان الاثر الاقتصادي له سوف يعمل على تنويع الناتج القومي للعراق لذا في اهداف البحث تكمن اهمية الاستثمار في تحقيق التنوع الاقتصادي لتكون فرضية البحث هي إن الاستثمار السياحي يؤدي دور تكميلي كأحد مصادر التمويل الاقتصادي ويعد بمثابة وقود للتنمية الاقتصادية وعليه نفترض وقد تم تحديد مجموعة من الاستنتاجات مثلت تشخيص دقيق لحالة الدراسة ليتم بعد صب التوصيات الناجعة لتكون بمثابة الحلول الانية والسريعة في معالجة تباطي فرص العمل في العراق .

ABSTRACT

Investment represents the first steps of economic development for many countries of the world. Tourism investment was one of the variables dealing with unemployment, inflation and economic stagnation, and the tracker of the global economy during the past two decades found that the services economy, including tourism, is one of the fast-growing sectors, and that this investment trend came in response to the decline in the sector of tangible productive goods adopted by modern technological concepts. . Reducing job opportunities and increasing unemployment. Work for the rest of the sectors participating in the tourism services industry, given that tourism products are the product of economic and social activities that contributed to the provision of tourism services. It represents the economic nerve and the catalyst for many economic activities and that its economic impact will diversify the national product of Iraq, so in the objectives of the research lies the importance of investment in achieving economic diversification, so that the research hypothesis is that tourism plays a complementary role as one of the sources of economic financing and is considered as a fuel for economic development. It represented an accurate diagnosis of the case study, which will be carried out after providing effective recommendations to serve as immediate and rapid solutions in addressing the slowdown in job opportunities in Iraq.

الإطار المنهجي للبحث

اولاً: مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد العراقي عامة والقطاع السياحي بصورة خاصة من ضعف في توفير الفرص الاستثمارية الناجعة وعلى الرغم من وجود بعض الاستثمارات السياحية الا ان أثرها الاقتصادي يكاد يكون محدود ولم يسجل لصالحها قدرة بخلق اقتصاد مبني على تنوع في الدخل القومي ولأتوجد جهة مختصة لاحتساب الدخل السياحي في العراق.

ثانياً: اهمية البحث:

ان الاستثمار السياحي في العراقي يمثل العصب الاقتصادي والمحفز للكثير من النشاطات الاقتصادية وان الاثر الاقتصادي له سوف يعمل على تنويع الناتج القومي للعراق.

ثالثاً: أهداف البحث:

١. يهدف البحث إلى تحديد مدى أهمية الاستثمار في القطاع السياحي وقدرته في تحقيق التنوع الاقتصادي وبما ينعكس على تنوع الدخول.
٢. التمييز بين مصطلح الدخل السياحي والمصطلحات الاخرى المتداخلة معه في الادبيات السياحية.
٣. التوصل الى أسس علمية صحيحة لاحتساب الدخل السياحي تعتمد من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية.

رابعاً: فرضية البحث:

١. نفترض إن الاستثمار السياحي يؤدي دور تكميلي كأحد مصادر التمويل الاقتصادي ويعد بمثابة وقود للتنمية الاقتصادية وعليه نفترض.
٢. نفترض ان من الممكن التمييز وبشكل واضح بين مصطلح الدخل القومي والدخل السياحي والمفاهيم الاخرى.

٣. نفترض ان من الممكن التوصل الى أسس علمية دقيقة وذات خصوصيات معينة لمعرفة مدى دور الاستثمار السياحي في تنويعه لمصادر الدخل والطرائق المثلى لاحتساب الدخل السياحي وامكانية اعتمادها من قبل الجهاز المركزي للإحصاء / الحسابات القومية في العراق وفي البلدان الأخرى.

المبحث الأول : الاطار النظري لمفهوم الاستثمار

اولاً: مفهوم الاستثمار السياحي

حظي الاستثمار باهتمام كبير في الأدب الاقتصادي التنموي الذي يُعَد المفتاح الرئيس للتنمية الاقتصادية، كونه يشكل أحد العوامل المؤثرة في الناتج القومي الذي يحفز بدوره الطلب على السلع الإنتاجية، فضلاً عن أن التقلبات التي تطرأ على الاستثمار تؤثر على الدخل والاستخدام، كون التقلبات التي تطرأ على السلع الرأسمالية تكتسب طابعاً أقوى مما هي عليه في السلع الاستهلاكية. ولقد تعددت التعريفات الموضحة لمفهوم الاستثمار، وبالرغم من ذلك فهي تشترك في العديد من الصفات والمظاهر الدالة على مفهوم الاستثمار. حيث يعرف الاستثمار السياحي على انه ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي المادي والبشري بغية زيادة طاقة البلد السياحية، مثل بناء الفنادق والمدن السياحية والجامعات والمعاهد السياحية والبنى الارتكازية التي تدعم السياحة.. الخ (الدباغ واخرون، ٢٠١٣، ١٣٤و١٣٦)

وكذلك يعرف على انه ((استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة وبأشكالها المختلفة لبناء طاقات إنتاجية جديدة، والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة وتوسيعها فضلا عن جميع الإضافات إلى المخزون السلعي وتعويض الاندثارات التي تصيب الطاقات الإنتاجية القائمة في النشاط السياحي وبما يترتب عليه من زيادة مساهمة هذا النشاط في تكوين القيمة المضافة الإجمالية، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للمجتمع

ولقد عرف أبو رباح الاستثمار السياحي بشكل ميسر على انه "توظيف الأموال في المشاريع السياحية (عبد الهادي، ١٩٧٥، ١٤٩)

ويلحظ ان التعريف ميسر جداً إلى الحد الذي اقتصر فقط على تسمية الجهة المستفيدة من الاستثمار. فلم يوضح الغاية من الاستثمار، كما إن مفهوم المشاريع السياحية مفهومٌ شامل، ولا نعرف هل إن الاستثمار في مشاريع البنى التحتية التي تخدم النشاط السياحي من ضمن الاستثمار السياحي او لا؟، ولا نعرف ان ما يتفق على تطوير الكادر السياحي الذي يعمل في المشاريع السياحية يعد استثماراً سياحياً أو لا؟

أما الدباغ فقد عرّفه على انه "ذلك الجزء من القابلية الإنتاجية الآنية الموجهة إلى تكوين رأس المال السياحي–المادي والبشري–بغية زيادة طاقة البلد السياحية في الفنادق والمدن السياحية والكازينوهات والطرق والنقل والكادر السياحي" (اسماعيل ،٢٠١١، ١٥١)

ويلحظ أن هذا التعريف لم يشر إلى الأموال التي توظف في تمويل الاستثمار السياحي واستعاض عنه بالقابلية الإنتاجية. والمقصود بها الموارد الاقتصادية المتاحة التي يعمل الادخار على توفيرها للاستثمار السياحي، وأما الأموال أي النقود فما هي إلا مقياس لقيام هذهِ الموارد. كما تضمن التعريف إشارة واضحة إلى المجالات التي ينصب عليها الاستثمار السياحي والى الهدف من وراء الاستثمار.

أما بولص فيعرف الاستثمار السياحي على انه "القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي بهدف زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات في المجالات المختلفة لهذا النشاط (بولص،٢٠١٨ ، ٢٠)ويلحظ في التعريف هذا الإشارة الواضحة إلى الأسباب الداعية للاستثمار السياحي، والى أن الاستثمار السياحي يشمل رأس المال (المادي والبشري)، إلا إن الإشارة إلى مجال الاستثمار (المجال السياحي) يعد تعبيراً شاملاً وقابلاً للفهم بأكثر من معنى.

أما الخوام فيعرفه بأنه "توظيف الأموال أو تخصيصها في المجالات أو الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بأنها فرص ذات جدوى تحقق أفضل عائد في أقل مستوى من المخاطر (الخوام،٢٠٠٤، ٢٣) ويؤكد التعريف على الهدف المادي أو الاقتصادي للاستثمار السياحي ويرى ان الاستثمار السياحي يتحقق عندما يأمل المستثمر تحقيق عائد جيد وبنسبة مخاطر كلية. ولكن ماذا لو كان المستثمر هي الحكومة، وإن أهدافها من الاستثمار قد لا تكون بالضرورة البحث عن الارباح. إذن عملية ربط الاستثمار السياحي بالهدف المادي قد تكون صحيحة للمستثمرين في القطاع الخاص، والحال يختلف عنه في القطاع العام. كما إن التعريف يستخدم تعبيرين، الأول توظيف الأموال والثاني تخصيصها. ولكن ماذا لو خصصت الحكومة مثلاً أموالاً لبناء مشروع سياحي إلا إن الجهة المعنية بالاستثمار كأن تكون هيئة السياحة لم تستطع ان تمضي بالاستثمار وأرجعت الأموال المخصصة للاستثمار السياحي مرةً ثانية الى خزينة الحكومة؟ إذن الصحيح إن الاستثمار السياحي يعبر عن حالة متحققة تتمثل بتوظيف الأموال وليس عن حالة محتملة حتى تتحقق او لا تتحقق. أما الاقتصادي أشي فيعرف

الاستثمار السياحي بأنه "الاستثمار في واحد من المشاريع التي يغطيها قطاع السياحة وهي متعددة ومتنوعة وتتمثل المقدمات والامكانات الرئيسة لصناعة السياحة (J. Ashe, 2008,3) ويلحظ أن هناك أكثر من مشكلة في التعريف، فمن المفروض أنه لا يستخدم كلمة الاستثمار في تعريف الاستثمار، فلا يجوز تعريف الماء بالماء، وكان من الأجدر استخدام كلمة توظيف الأموال، أو توظيف المدخرات بدلاً من الاستثمار. والمشكلة الكبيرة أن آشي يشير إلى الجهة التي ينصب عليها الاستثمار السياحي ويستخدم تعبير المقومات والإمكانات الرئيسة لصناعة السياحة. ولكن ماذا عن المقومات والإمكانات الفرعية أو المساعدة أو التكميلية؟ ألا يجب أن يطالها الاستثمار السياحي؟ وكيف يمكن أن نميز بين المقومات والإمكانات الرئيسة من المقومات والإمكانات الفرعية أو الثانوية أو التكميلية. إن الباحث يعتقد أن كل مكون من مكونات صناعة السياحة مهم وله دوره في النشاط السياحي، وان التركيز على الاستثمار في جزء معين وإهمال جزءٍ آخر سوف يقود الى حالة من الخلل في النشاط السياحي. فحتى اشارات الدلالة المصنعة من الالمنيوم فهي على الرغم إنها يسيرة للغاية إلا انها مهمة وتقدم خدمات مهمة للسياح. وكذلك الحال الى كل مكون من مكونات صناعة السياحة.

ثانياً: علاقة الاستثمار السياحي بالتنويع الاقتصادي

يعتبر الاستثمار السياحي منطلق استراتيجي لاستغلال موارد البلد السياحية بما يضمن استدامتها واستخدامها الاستخدام الأمثل الذي يعطي أعلى الأرباح والمنافع بأقل التكاليف ويحرك النشاط الاقتصادي ويسهم في النمو وتوليد فرص عمل وبناء القدرات المحلية والحد من الفقر ، معتمداً على مدى اندماج قطاع السياحة في الاقتصاد الوطني من خلال الروابط الأمامية والخلفية مع القطاعات الأخرى ، والاندماج في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية ومدى استخدام الإيرادات الناجمة عن السياحة بما فيها العملة الأجنبية لتمويل وتطوير البنية التحتية ، ودعم المنشآت المحلية لاسيما المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وللنهوض بالمهارات والمؤسسات اللازمة لإنشاء اقتصاد محلي نابض بالحياة ، ومن خلال السياسات والاستراتيجيات المعتمدة من الحكومات فيما إذا كانت تشجع زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في السياحة ونقل التكنولوجيا والمعرفة وتدعم الأنشطة الاقتصادية والعمالة وتستهدف المناطق التي يعيش فيها الفقراء ، وعلى مدى إسهام الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان استدامة الأنشطة الاقتصادية وبلوغها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ،٢٠١٣، ٨) ويقود عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إذا ما وضعت له دراسة معمقة وواقعية وفعالة تناسب واقع اقتصاد البلد عندها سيغني البلد عن الاعتماد على الموارد النفطية، مما يتطلب تعبئة الطاقات المحلية لتحريك كافة القطاعات الاقتصادية حيث يندرج مفهوم التنويع تحت هذا الإطار لزيادة مساهمة باقي القطاعات الغير ناضبة الموارد في الناتج المحلي الإجمالي ويعني ذلك التنمية الشاملة لتوليد الثروة من مصادر أخرى لتقليل اثر تقلبات أسعار المحروقات على الاقتصاد المحلي نتيجة لاعتماده عليها . فبإمكان قطاع السياحة أن يكون محركا حاسما للنمو الشامل ولاستحداث فرص العمل وزيادة الثروة من خلال طبيعته الشاملة في تعزيز التحول الهيكلي من خلال القطاعات الاقتصادية الأخرى وتعزيز الروابط فيما بين القطاعات مما يزيد من قدرة البلد على مواجهة الصدمات الخارجية. (زيد ،٢٠٠٧،ص٤)

ثالثاً: اتجاهات التخصيصات الاستثمارية في العراق

أولا: – تطور حجم الإنفاق الاستثماري العام وتوزيعه للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤

لا شك في أهمية ودور الاستثمار في التنمية لكونه القوة الدافعة في حركة النمو وتوسيع الطاقات الإنتاجية وما يترتب على ذلك من آثار ايجابية متمثلة في زيادة الناتج القومي والدخل وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. مما يتطلب استخدام هذا العنصر استخداما أمثل وكفوءً والذي يُعَد الأساس الأول للسياسة الاستثمارية الناجحة في بناء التنمية الاقتصادية. وتعد البرامج الاستثمارية للحكومة واحدة من أهم الأدوات للسياسة الكلية للدولة بهدف تسريع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف الدولة الرئيسة .

لقد شهدت المدة من ٢٠٠٤ – ٢٠١٤ متغيرات سياسية واقتصادية كبيرة كان لها انعكاسات واضحة على كفاءة تنفيذ المشاريع الاستثمارية مما أدى إلى تباطؤ معدلات النمو وفشل بعض السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها. وغالبا ما كان يلحظ على مشاريع الخطط الاستثمارية السنوية هو تدني نسب التنفيذ ونسب الصرف قياسا بحجم التخصيصات الموضوعة، كذلك فإن إدراج المشاريع الاستثمارية في الخطة يتم بناءً على مقترحات الجهات المنفذة والمستفيدة وغالباً ما يؤشر على هذه الجهات بالضعف في تقييم قدراتها وإمكانياتها التنفيذية علاوة على أنها تقترح التخصيصات لمشروعاتها بصورة تخمينية من دون أن تستند إلى دراسات جدوى حقيقية ، كذلك المغالاة في طلب التخصيصات للمشاريع الاستثمارية مما يؤدي إلى تضخم حجم الموازنة العامة للدولة حيث يتم تعطيل مبالغ كبيرة لدى بعض الجهات التي لا تحقق نسب انجاز عالية في وقت كان من الممكن لهذه المبالغ أن توجه إلى قطاعات حيوية تسهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى الأمام. أما على المستوى

الكلي للاقتصاد فإن تعثر الخطة الاستثمارية عند مرحلة التنفيذ ربما يعود سببه إلى انعدام التنسيق بين السياسة المالية والسياسة الاستثمارية للدولة الذي أدى إلى نمو كبير في الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والمعتمد على الإيرادات النفطية من دون أن يرافق ذلك تحسن كبير في نوعية الخدمات الحكومية ومما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي يحصل على النسبة الأقل من الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يؤدي إلى انخفاض معدل الاستثمار وبالتالي التباطؤ في معدلات النمو. إن تكوين الاستثمارات الجديدة يعد عاملاً مهماً جداً في تحديد معدل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل بمعدلات سريعة تتجاوز معدلات نمو السكان بهدف رفع المستوى المعيشي للأفراد. ومن هنا تأتي أهمية دور الاستثمار بكونه الشرط الأول لتحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي والتي تعد شرطا ضروريا لزيادة معدل دخل الفرد وان لم يكن الشرط الكافي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة. (**حسين وآخرون** ٢٠١٣،) فقد بلغ المعدل الكلي لنمو كل من القطاعات (الزراعة والصناعة والنقل والاتصالات والمباني والخدمات) (٨.٩٪) و (١٧.٩%) لعامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ على التوالي ولكن على الرغم من التحسن الملحوظ على معدلات الاستثمار لهذا

رابعاً: العوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي :

لقد أشرنا في المبحث السابق إلى النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية التي تناولت العوامل المحددة للاستثمار بشكل عام، إلا إنه في هذا المبحث سوف يخصص للعوامل المؤثرة في الاستثمار السياحي كما تناولتها الأدبيات الاقتصادية والسياحية والتي يمكن إجمالها بما يأتي : إن مساهمة الحكومة في تنشيط القطاع السياحي من خلال التخصيصات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع، فضلاً عن دور وإمكانات الحكومة في دعم النشاط السياحي وتذليل الصعوبات أمام هذا النشاط تكون من خلال (هيئة السياحة، ١٩٩٢، ٧١٦)

١- أ- المساهمة في حل مشكلة البنى التحتية أو التكميلية التي تقف في وجه الاستثمار السياحي مباشرة والتي يصعب على القطاع السياحي القيام بها لوحده مثل الكهرباء والماء والطرق والأمن . . .الخ.

٢- ب- مساهمة الدولة في الأرض التي يقام بها المشروع السياحي إذا كانت ملكية الأرض تعود إليها المساهمة تتم من خلال أما تأجيرها لمدة طويلة بأجور رمزية أو بيعها لمالكي المشروع بأثمان منخفضة .

٣- ت- منح القروض طويلة الأجل وبفائدة منخفضة .

٤- ث-إصدار القوانين والتشريعات المشجعة والمحفزة لعملية الاستثمار وللمستثمر الوطني أو العربي أو الأجنبي متمثلة بالمزايا والاعتقادات وقوانين العمل والضرائب وحرية تحويل الأرباح واصل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب إلى الخارج .

٥- وعادةً إن البلدان الغنية بخاصة البلدان النفطية التي تمتلك فيها الحكومات موارد مالية كبيرة تستطيع أن تقدم مثل هذه التسهيلات للاستثمار السياحي، أما الدول التي تعاني من شحة الموارد المالية فإن التسهيلات التي تقدمها للاستثمار السياحي تكون محدودة جداً وربما تكون للتعويض عن ذلك بإصدار التشريعات التي تشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاستثمار السياحي، ففي المملكة الأردنية التي تعاني من شحة الموارد المالية تعوض الحكومة بإصدار التشريعات لتسهيل دخول رأس المال الأجنبي للاستثمار في المجال السياحي .

٦- وهكذا نفهم انه كلما ساهمت الحكومة في تنشيط الاستثمار السياحي سواء كان ذلك بشكل مباشر أم من خلال المساهمة الفعلية في الاستثمار السياحي، أو بشكل غير مباشر عن طريق دعم الاستثمار السياحي، فإن الاستثمار السياحي سوف ينتعش والعكس صحيح .

٧- ٢-حجم التدفقات المرتقبة: إذ تؤدي توقعات المستثمرين بالنسبة للنشاط الاقتصادي في المجتمع دوراً مهماً في قرارات الاستثمار، فقرار الاستثمار يعتمد على العائدات المتوقعة التي بدورها تعتمد على عوامل عديدة منها العمر الإنتاجي للمشروع وأحوال السوق والطلب على السلع (بسام واخرون الحجار ٢٠١٠، ص ١٨٠.)

٨- أن المستثمر في النشاط السياحي يبحث عن الربح، ويهتم بالمردود المادي المرتقب الذي يجب أن يغطي تكاليف عناصر الإنتاج المختلفة ويضيف مردوداً مادياً (ربحاً) الذي يعد مكافأة عن المخاطر التي قد يواجها المستثمر في ظروف غير مؤكدة. وعادة يكون المستثمر في القطاع الخاص هو الذي يهتم بالتدفقات المرتقبة ولا يهتم بالمردود الاجتماعي كما في حالة استثمارات الدولة (البراوي، الموسوعة الاقتصادية، مصدر سابق، ص١٨٤)

٩- إذن العلاقة طردية بين المردود المادي المرتقب (التدفقات المرتقبة) والاستثمار السياحي، فكلما كان المردود المادي المرتقب مرتفعاً زاد الاستثمار السياحي والعكس صحيح .

١٠- كلفة الفرصة البديلة: ويقصد بها قياس تكلفة أي شيء بأفضل بديل أو كسب يتم التخلي عنه أو التضحية به ، وتعني أيضاً الكلفة الناتجة عن الضياع الاجل من توظيف مبلغ في مشروع تدريجياً اقل مما لو وظف في مشروع آخر متوافر ساعة التوظيف (عريقات، ١٩٩٤،١١١) ومن هذه التعريفات يفهم ان المستثمر يخفق في اختيار الفرصة البديلة إلى عملية المفاضلة أي ان المستثمر يستثمر أمواله في النشاط الذي يحقق له الربح، وذلك فإن المستثمرين عندما يعتقدون ان الفرصة الاستثمارية البديلة في القطاع السياحي أفضل من المجالات الأخرى يزداد وينمو الاستثمار السياحي والعكس صحيح مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة أي العلاقة طردية.4) (الحوري واخرون، ١٩٨٦، ص١٧)

١١- الاستقرار السياسي والمؤسسي: إن توافر بيئة استثمارية مستثمرة وجاذبة (ابراهيم، ١٩٩٩، ص ٧٨)

خامساً : أنواع الاستثمار في القطاع السياحي :

هناك العديد من التصنيفات للاستثمار السياحي والتي تعتمد على معايير مختلفة وكما يأتي – :

١-من حيث معيار علاقة الاستثمار السياحي في التنمية – :

أ-استثمارات البنية التحتية: خلق الظروف الملائمة للتنمية وهي الاستثمارات الخاصة بالمرافق العامة

ب-استثمارات رأسمالية: وهي الاستثمارات التي تغير دعائم النمو مثل الفنادق ومشروعات النقل السياحي .

ت-استثمارات خاصة أو مساعدة: وهي الاستثمارات التي تهدف إلى خلق ظروف أفضل للنمو وفي مشروعات التحسين والتجميل (سليم، ١٩٨٩، ص٤٣.)

٢ -من حيث معيار المدة الزمنية :

أ- الاستثمار طويل الأجل: يختص الاستثمار طويل الأجل بالمجمعات السياحية الكبيرة مثل مشروع قرية الموج السياحية في سلطنة عمان، وشرم الشيخ في مصر، وفندق برج العرب في دبي .

ب-الاستثمار قصير الأجل: يتمثل بإنشاء وتطوير حركة المشاريع السياحية الصغيرة مثل المطاعم بجميع أنواعها ومكاتب السياحة والسفر كما هناك أنواع أخرى للاستثمار السياحي تتمثل بالآتي:

-استثمار مادي: هو شكل تقليدي للاستثمار، في الأموال الحقيقية للشركة (قطعة الأرض) ، و بمختلف أنواعها .

-استثمار بشري: هذا النوع من الاستثمار العنصر البشري من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب السياحي .

ت-استثمار في مجالات البحث والتطوير: يتخصص هذا الاستثمار بالبحوث والدراسات السياحية التي تساعد القدرة التنافسية للشركة أو المشروع السياحي في السوق المحلية أو الإقليمية أو العالمية، وإيجاد فرص ومنتجات جديدة، (الحميري، ٢٠١٠، ١٢٥)

ث-استثمار البنية الفوقية: وتشمل الأراضي والمباني السياحية، والفنادق بأنواعها وتلك الاستثمارات تُعدُّ استثمارات في الأموال الثابتة، لا يسترد عائدها الا بعد وقت طويل .

ج- استثمار في القطاعات المكملة: وهي تلك القطاعات. التي تقدم للسائحين خدمات في أثناء تواجدهم، مثل قطاع الزراعة المسؤول عن تشجير القرى السياحية، **(علام، ٢٠٠٨، ٣٣١)**

المبحث الثاني :الاطار النظري للدخل

أولا: تعريف الدخل

على انه مقياس لمتحصلات الافراد والمشاريع من استخدام المصادر الانتاجية لفترة سنة واحدة (Hyman, 1997, 482). مجموع الدخول المتحصلة من قبل المواطنين المقيمين والمساهمين في عملية انتاج السلع والخدمات Mankiw (2007 , P: 513 ,) المقياس الثالث للناتج الاقتصادي وهو " مجموع دخول العمل وعناصر الانتاج الاخرى والتي تنشأ من الانتاج الجاري للسلع والخدمات في الاقتصاد (، مايكل ، ١٩٩٩، ٤٦) مجموع الدخول المتحصلة من قبل مالكي عناصر الانتاج مقابل مساهمتها في العملية الانتاجية والتي تتمثل بالعمل ، رأس المال ، الارض ، التنظيم وعوائدها هي الاجور ، الفائدة ، الريع ، الربح وعلى التوالي . وهذا يعني ان: الدخل القومي = مجموع عوائد عناصر الانتاج = ال اجور Wages+ ال فوائد Interests+ ال ريع Rents+ الارب اح Profits (الوادي، ٢٠٠٠ ، ٢٨-٢٩)

ثانيا: انواع الدخل

تعرفنا في الفقرات السابقة على الدخل القومي NIبأنه المقياس للدخول المكتسبة للأفراد والمشاريع نتيجة مساهمتهم بالعملية الانتاجية لفترة سنة واحدة (Hyman . 2016. 482) نحاول الان بيان اهم أنواع الدخل ذات الصلة بموضوع الدراسة وهي على النحو الاتي

١. الدخل النقدي او الاسمي Nominal Income يعرف على انه:

مجموع ما يحصل عليه الافراد من مدفوعات مقابل ما يقدمه للمنتجين من عوامل انتاج (ارض، عمل، رأس المال والتنظيم). او مجموع الدخول النقدية المدفوعة الى المستهلكين (ريع، اجر، فائدة وربح) التي تقاضوها مقابل تقديمهم خدمات ما يملكونه من عوامل إنتاجية (خليل، ٢٠٠٩، ٣٣٦)

2. الدخل الحقيقي Real Income يعرف على انه:

عبارة عما يحصل عليه الافراد من سلع وخدمات عند انفاقهم لدخلهم النقدي ، او كل السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد ، اي اجمالي الناتج الحاصل من استخدام خدمات عوامل الانتاج التي قدمها المستهلكون (الامين ، واخرون ، ٤٦) لذا ان مقدرة الفرد على الحصول على احتياجاته من السلع والخدمات قد تزداد او تقل مع ان دخله النقدي لم يتغير ، بعبارة اخرى ان دخله الحقيقي (ممثلاً بالسلع والخدمات) قد يرتفع او ينخفض مع بقاء دخله النقدي ثابتاً ، وهذه الحالة تحصل حينما تتغير اسعار السلع والخدمات التي ينفق الفرد عليها دخله النقدي الحسناوي ، (مهدي ٢٠١٢ ، ٢٤٣) ولما كان التغيير في الاسعار مستمراً ويعتبر احد المشكلات التي تواجه الاقتصاديين وتهديداً جوهرياً لصحة مقارناتهم لمقدرة الاقتصاد على الانتاج من عام لأخر (سلمان ، ٢٠٠٠ , ٤٦) لذلك فالأسعار الجارية (الاسمية) او النقدية ذات فائدة محدودة في التحليل الاقتصادي ، لان القيمة يمكن ان تزيد بسبب ارتفاع مستوى الاسعار (التضخم النقدي) ، مما يعكس مؤشراً بعيداً عن الدقة في الحساب ، ولذلك يركز الاقتصاديون عادة على التغيرات في المقادير الحقيقية ، لأنها تستبعد التغيرات في الاسعار من عام الى عام (سلمان وآخرون،٢٠٠ ، ٤٦) فلابد من التخلص من عنصر زيادة الاسعار فيكون ذلك من خلال التوصل الى مثبط الاسعار او معامل الانكماش (deflator) من خلال قسمة الدخل الاسمي على الدخل الحقيقي ويعرف معامل الانكماش (deflator) على انه : مقياس لمستوى الاسعار محسوب كنسبة بين الناتج الاسمي الى الناتج الحقيقي مضروب في ١٠٠ (Mankiw,2006, 541)

وحسب المعادلة الاتية

$$\text{معامل الانكماش} = \frac{\text{الناتج الاسمي}}{\text{الناتج الحقيقي}} \times ١٠٠$$

ويمكن حساب الدخل الحقيقي بقسمة الدخل الاسمي على معامل الانكماش، وكما في المعادلة الاتية

$$\text{الدخل الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الاسمي}}{\text{معامل الانكماش}} \times ١٠٠$$

(Colander,2006,180)

جدول رقم (١)يوضح العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلي

علاقة الدخل القومي بالدخل المحلي	الفرق بين عوائد عناصر الانتاج المستحقة للمقيمين والاجانب	تفسير العلاقة بينهما
١- الدخل القومي = الدخل المحلي	(صفر)	تحدث هذه الحالة عندما نعمل ضمن اقتصاد مغلق او عندما يتعادل دخل عناصر الانتاج الوطنية العاملة في الخارج مع تلك الخاصة بخدمات عناصر الانتاج المشتغلة في الداخل
٢- الدخل القومي > الدخل المحلي	(+) موجبة	تحدث هذه الحالة عندما تزيد التدفقات النقدية من عناصر الانتاج الوطنية المشتغلة في الخارج عن التدفقات النقدية الخاصة بخدمات عناصر الانتاج الاجنبية العاملة

- الدخل القومي < الدخل المح	(–) موجبة	لحالة عندما تزيد التدفقات النقدية لعناصر الانتاج الاج عن التدفقات النقدية التي تأتي الينا من عناصر الانتا العاملة في الخارج .

المصدر: من اعدا الباحث

المبحث الثالث : مساهمة الاستثمار السياحي على تغيير الدخل والاستهلاك والادخار وتوطين الشراكة بين القطاعين العام والخاص

ذكرنا سابقا انه من خلال الزيارات الميدانية المتكررة التي تم قصدها إلى الجهات الرسمية المتمثلة بوزارة التخطيط ووزارة المالية وهيئة السياحة فيما يخص موضوع الدراسة ، لم يتوافر من قبل الجهات الرسمية في أعلاه سوى ما م الحصول عليه من تخصيصات استثمارية للقطاع السياحي للمدة من ٢٠١٢ –٢٠١٤ ، والتي يتبين من خلالها أن القطاع السياحي يعاني من ضآلة التخصيصات الاستثمارية مقارنة بتخصيصات القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى من إجمالي التخصيصات الاستثمارية الكلية المقرة وأنها دون مستوى الطموح لإحداث تنمية سياحية متطورة والنهوض بالقطاع السياحي .ولكن كما يقال ((إن الغيث يبدأ بقطرة)) فقد كان لنا طموحاً في أن يكون لهذه التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي برغم من ضآلتها ، دور فاعل في تغيير الدخل والاستهلاك والادخار وهذا ما سيتم تناوله في هذا المبحث .

أولا: – إمكانية تغيير الدخل والاستهلاك والادخار من خلال الاستثمار السياحي الحكومي

يؤدي التغير في الاستثمار السياحي إلى تغير في الدخل والاستهلاك والادخار ويمكن قياس قدرة الاستثمار السياحي في تغير الدخل والاستهلاك والادخار كأداة فاعلة للتنويع الاقتصادي من خلال مضاعف الاستثمار، بافتراض ثبات العوامل الأخرى، سيتم تطبيق المضاعف بتغير الاستثمار السياحي فقط لبيان أثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثانياً : مدى إمكانية الاستثمار السياحي الحكومي في تغير الدخل القومي كأداة للتنويع الاقتصادي

أ– عام ٢٠١٣ :

MPC = 0.6 الميل الحدي للاستهلاك لعام ٢٠١٣ إذا كان

Δ IT = (18797.095) وكان مقدار التغير في الاستثمار السياحي لعام ٢٠١٣

فأن مقدار التغير في الدخل =ΔY

$$\Delta Y = \frac{1}{1-C} \quad \Delta IT$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.6} \quad (18797.095)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{0.4} \quad (18797.095)$$

$$\Delta Y = 2.5 \quad (18797.095)$$

$$\Delta Y = 46992.7375$$

)اللوزي واخرون،٢٠٠٢، ١٤٨(

من ذلك نستنتج أن تخصيص مبلغ (18797.095) مليون دينار للاستثمار السياحي في عام ٢٠١٣ أدى إلى تغير الدخل القومي بمقدار(٤٦٩٩٢.٧٣٧٥) مليون دينار

ب– عام ٢٠١٤

٢MPC = 0. الميل الحدي للاستهلاك لعام ٢٠١٤ إذا كان

Δ IT = (-5842.095) وكان مقدار التغير في الاستثمار السياحي لعام ٢٠١٤

فأن مقدار التغير في الدخل =ΔY

$$\Delta Y = \frac{1}{1-C} \quad \Delta IT$$

$$\Delta Y = \frac{1}{1-0.2} \quad (-5842.095)$$

$$\Delta Y = \frac{1}{0.8} \quad (-5842.095)$$

$$\Delta Y = 1.25(-5842.095)$$

$$\Delta Y = -7302.61875$$

(عبد الهادي وآخرون، ٢٠١٣، ١٥٤)

من ذلك نستنتج إن انخفاض التخصيصات للاستثمار السياحي بمقدار (5842.095-) مليون دينار أدى إلى انخفاض الدخل القومي بمقدار (7302.61875-) مليون دينار

ويبين الجدول (18) التغير في الدخل والاستهلاك و الادخار والاستثمار السياحي للمدة ٢٠١٢-٢٠١٤ وهذه التغيرات تشكل البسط والمقام لمعادلة الميل الحدي للاستهلاك والادخار التي تم استخدامها لاستخراج المضاعف على افتراض ان الانفاق = الناتج = الدخل وان دالة الدخل = الاستهلاك والاستثمار او الاستهلاك والادخار

جدول (٢)

التغير في الدخل والاستهلاك والادخار والاستثمار

السياحي في العراق للمدة ٢٠١٢-٢٠١٤

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على جدول (٢)

السنة	Y	Δ Y=Y2 -Y1	IT	Δ IT=IT 2- IT1	C	Δ C= C2- C1	S =Y- C	Δ S= S2- S1	إجمالي تكوين رأس المال الثابت
	الإنفاق= الناتج = الدخل	التغير في الدخل	الاستثمار السياحي	التغير في الاستثمار السياحي	الاستهلاك الإجمالي = عام + خاص	التغير في الاستهلاك	الادخار الإجمالي	التغير في الادخار	
2012	22722 1851.2	---- ----	2265 .000	---- ----	14345 8255.3	---- ----	8376 3595.9	---- ----	3813 9871
2013	23755 4034.2	1629 6807.3	2106 2.095	1879 7.095	15392 7724.8	1046 9469.5	8959 0933.7	5827 337.8	5503 6676.2
2014	23755 4034.2	- 5964 624.3	1522 0.000	- 5842 .095	15249 3240.7	- 1434 484.1	8505 9739.5	- 4531 140.2	5538 7402.9

ثالثاً: مدى إمكانية الاستثمار السياحي على تغيير الاستهلاك والادخار كأداة للتنويع الاقتصادي

بعد إن تم التوصل في الفقرة السابقة إلى مدى إمكانية الاستثمار السياحي في تغير الدخل سنقوم في هذا الفقرة إلى التوصل في مدى إمكانية الاستثمار السياحي على تغيير الاستهلاك والادخار على وفق ما توفر لدينا من بيانات خاصة بالتخصيصات الاستثمارية المقرة للسياحة من التخصيصات الاستثمارية للموازنة العامة للدولة لعامي ٢٠١٣ و٢٠١٤ . وبافتراض ثبات العوامل الأخرى (أي مساوية للصفر)، سيتم تطبيق المضاعف بتغير الاستثمار السياحي فقط لبيان أثره في المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستهلاك والادخار وكما يأتي:-

أ-عام ٢٠١٣حيث أن:

MPC=0.6الميل الحدي للاستهلاك

MPS=0.3الميل الحدي للادخار

Δ IT=(18797.095) التغير في الاستثمار السياحي

جدول (٣)

مضاعف الاستثمار السياحي بالطريقة المطولة لعام ٢٠١٣ وحجم التغير في الاستهلاك والادخار بأثر الاستثمار السياحي

	Δ IT	ΔC	ΔS
1	18797.095	=0.6×18797.095 11278.257	=0. 3 ×18797.095 5639.128
2	11278.257	=0.6×11278.257 6766.954	=0. 3 ×11278.257 3383.477
3	6766.954	=0.6×6766.954 4060.172	=0. 3 ×6766.954 2030.086
4	4060.172	=0.6×4060.172 2436.103	=0. 3 ×4060.172 1218.051
5	2436.103	=0.6×2436.103 ١٤٦١.٦٦١	=0. 3 ×2436.103 730.830
6	١٤٦١.٦٦١	=١٤٦١.٦٦١×٦0. ٨٧٦.٩٩٦	=١٤٦١.٦٦١0. 3 × 438.498
7	٨٧٦.٩٩٦	=٨٧٦.٩٩٦×٦0. ٥٢٦.١٩٧	=٨٧٦.٩٩٦0. 3 × 263.098
8	٥٢٦.١٩٧	=٥٢٦.١٩٧×٦0. ٣١٥.٧١٨	=٥٢٦.١٩٧0. 3 × 157.859

9	٣١٥.٧١٨	=٣١٥.٧١٨×٦0. ١٨٩.٤٣٠	=٣١٥.٧١٨0.3× 94.715
	Δ IT	ΔC	ΔS
10	١٨٩.٤٣٠	=١٨٩.٤٣٠×٦0. ١١٣.٦٥٨	=١٨٩.٤٣٠0.3× 560829
11	١١٣.٦٥٨	=١١٣.٦٥٨×٦0. ٦٨.١٩٤	=١١٣.٦٥٨0.3× 34.097
12	٦٨.١٩٤	=٦٨.١٩٤×٦0. ٤٠.٩١٦	=٦٨.١٩٤0.3× 20.458
13	٤٠.٩١٦	=٤٠.٩١٦×٦0. ٢٤.٥٤٩	=٤٠.٩١٦0.3× 12.274
14	٢٤.٥٤٩	=٢٤.٥٤٩×٦0. ١٤.٧٢٩	=٢٤.٥٤٩0.3× 7.364
15	١٤.٧٢٩	=١٤.٧٢٩×٦0. ٨.٨٣٧	=١٤.٧٢٩0.3× 4.418
16	٨.٨٣٧	=٨.٨٣٧×٦0. ٥.٣٠٢	=٨.٨٣٧0.3× 2.651
17	٥.٣٠٢	=٥.٣٠٢×٦0. ٣.١٨١	=٥.٣٠٢0.3× 1.590
18	٣.١٨١	=٣.١٨١×٦0. ١.٩٠٨	=٣.١٨١0.3× 0.954
19	١.٩٠٨	=١.٩٠٨×٦0. ١.١٤٤	=١.٩٠٨0.3× 0.572
20	١.١٤٤	=١.١٤٤×٦0. ٠.٦٨٦	=١.١٤٤0.3× 0.343
21	٠.٦٨٦	٠.٦٨٦×٦0. ٠.٤١١=	=٠.٦٨٦0.3× 0.205
22	٠.٤١١	=٠.٤١١×٦0. ٠.٢٤٦	=٠.٤١١0.3× 0.123
23	٠.٢٤٦	=٠.٢٤٦×٦0.	=٠.٢٤٦0.3×

	٠.١٤٧		0.073
24	٠.١٤٧	=٠.١٤٧×٦0. ٠.٠٨٨	=٠.١٤٧0.3× 0.042
25	٠.٠٨٨	=٠.٠٨٨×٦0. ٠.٠٥٢	=٠.٠٨٨0.3× 0.026
26	٠.٠٥٢	=٠.٠٥٢×٠.٦ ٠.٠٣١	=٠.٠٥٢3×.٠ 0.015
27	٠.٠٣١	=٠.٠٣١×٦0. 0.018	=٠.٠٣١0.3× 0.009
28	0.018	×0.018=٦0. 0.010	0.3×0.018= 0.005
29	0.010	×0.010=٦0. 0.006	0.3×0.010= 0.003

المصدر: الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على الجداول (١)

ومن خلال النتائج التي تم التوصل اليها يتضح انه نتيجة لتغير الاستثمار السياحي الايجابي (زيادة) بمقدار (95 18797.0) مليون دينار عام ٢٠١٣ ترتب عليه تغير في حجم الاستهلاك بمقدار (٢٨١٩٥.٦٠٥) مليون دينار، وكذلك حجم الادخار الذي تغير بمقدار (١٤٠٩٧.٧٩٤) مليون دينار ، وذلك بعد أن قطع المضاعف اثنان وثلاثون دورة مغيرا في كل دورة كل من الاستهلاك والادخار، مما يؤكد قدرة الاستثمار السياحي في التأثير في حركة المتغيرات الاقتصادية ونشاطها ومن ثم قدرته على تحقيق التنويع الاقتصادي وتوليد استثمارات سياحية مضاعفة قدرها (٤٦٩٩٢.٧) مليون دينار (صالح، ٢٠٠٩، ١٤٣)

جدول (٤) مضاعف الاستثمار السياحي بالطريقة المطولة لعام 2014وحجم التغير في الاستهلاك والادخار بأثر الاستثمار السياحي

	Δ IT	ΔC	ΔS
1	−5842.095	=0.2× (−5842.095) −1168.42	0.7× (−5842.095)= −4089.466
2	−1168.42	=0.2× (−1168.42) − 233.68	0.7× (−1168.42)= −817629.4
3	− 233.68	=0.2×(− 233.68) − 46.74	0.7×(− 233.68)= − 163.576
4	− 46.74	0.2×(− 46.74)= − 9.35	0.7×(− 46.74)= −44851.8
5	− 9.35	0.2×(− 9.35)= −1.87	0.7×(− 9.35)= −6.559
6	−1.87	0.2×(−1.87)=	0.7×(−1.87)=

		−0.37	−1.309
7	−0.37	0.2×(−0.37)= −0.07	0.7×(−0.37)= −0.259
8	−0.07	0.2×(−0.07)= −0.01	0.7×(−0.07)= −0.049
9	−0.01	0.2×(−0.01)= −0.00	0.7×(−0.01)= −0.007
10	−0.002	0.2×(−0.002)= −0.000	0.7×(−0.002)= −0.000
	−٧٣٠٢.٦١٨	−1460.51	−5111.82

المصدر: الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على الجداول (٢٩-٣٢) في الملحق الإحصائي (٤) الخاص بالجداول التوضيحية والاعتماد على المصادر الآتية:

مما تقدم يلحظ إن انخفاض الاستثمار السياحي بمقدار (5842.095-) مليون دينار أدى إلى انخفاض الاستهلاك بمقدار (-1460.51) مليون دينار، وكذلك انخفاض الادخار بمقدار (5111.82-) مليون دينار ، بعد أن قطع المضاعف عشرة دورات وهو مخفض في كل دورة جزء من الاستهلاك والادخار، مما يعطي دليلا آخر على قدرة الاستثمار السياحي والذي يعكس انخفاضه في المتغيرات الاقتصادية، حيث ادى إلى تخفيض مضاعف الاستثمار السياحي مقداره (٧٣٠٢.٦١٨-)مليون دينار ،مما يؤدي إلى تآكل رأس المال السياحي والبنى التحتية والنمو في القطاع السياحي، وبالتالي ينعكس على حجم التوظيف فيولد بطالة وتراجع في مستوى الخدمات السياحة وغيرها (صالح، ٢٠٠٩، ١٤٢-١٤٣)

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

١. للاستثمار السياحي أهمية ودوراً كبيراً على المستوى الوطني وله القدرة على تفعيل وتنشيط القطاعات الاقتصادية وتحقيق التنوع في مصادر الدخل.

٢. تواضع التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي السنوية المقرة من قبل الموازنة العامة للدولة وانعدامها في بعض السنوات وإنها دون مستوى الطموح لإحداث تنمية سياحية متطورة والنهوض بالقطاع السياحي والذي ينعكس في قلة المشاريع المنجزة أو المخطط لها مع الإشارة إلى أن أصل المشكلة يكمن في حوكمة هذه التخصيصات.

٣. بالرغم من ضعف التخصيصات الاستثمارية السنوية المقرة من قبل الموازنة العامة للدولة للقطاع السياحي فتلك التخصيصات قادرة على تغيير الدخل ، حيث أحدثت التخصيصات في عام ٢٠٢٠ تغييراً موجباً في كل من الدخل والاستهلاك والادخار نتيجة للتغير الذي حدث في الاستثمار السياحي (ارتفاع) وحصلنا في عام ٢٠٢١ على تغيير سالب في كل من الدخل والاستهلاك والادخار نتيجة للتغير الذي حدث في الاستثمار السياحي (انخفاض) ، مع الإشارة إلى ان نسبة إسهام القطاع الخاص في السياحة كان اكبر من القطاع العام حيث تشكل ٩٨ % وبالتالي فأن دور الاستثمار السياحي في القطاع الخاص ومدى قدرته في تغيير الدخل سيكون اكبر فيما لو توفرت تتوافر بيانات إجمالية.

٤. ان الاستثمار السياحي بحاجة إلى تخصيص جزء من القروض المقدمة من قبل مصرف الرشيد والرافدين لتمويل الاستثمار السياحي سواء في ذلك ما ينفق على البناء الفوقي أو البناء التحتي أو على شكل قروض ميسرة تمنح للمستثمرين في القطاع السياحي الخاص.

٥. يعد الاستثمار في الموارد السياحية من مهام الحكومة على أساس أنها تصب في صالح الناتج القومي لذا فأنها تحتاج الى تمويل من موازنة الحكومة. وهي لا تقدم فقط من قبل وزارة السياحة والآثار بل يشترك معها العديد من الج

٦. لا توجد في الادبيات السياحية طرق علمية واقعية يمكن أن تستخدم لاحتساب الدخل السياحي وفق المعطيات والبيانات المتاحة. وانما هي طرقاً اقتصادية عامة لم تتعدَ حدود الجانب النظري.

٧. لا توجد أرقام عن الدخل السياحي ضمن سجلات وتقارير ونشرات هيئة السياحة لان سلطتها الادارية تضم مشاريع محدودة جداً لا تشكل شيئاً يذكر من القطاع السياحي.

٨. إن الجهاز المركزي للإحصاء متمثلاً بمديرية الحسابات القومية او مديرية احصاء التجارة لم تستطع أن تحسب مقدار الدخول المتحصلة في قطاع السياحة وذلك لدمج قطاع تجارة الجملة والمفرد مع السياحة والفنادق . وقد اهتمت بمؤشرات احصائية اخرى مثل اعداد الفنادق، الطاقة الايوائية ، الطلب الفندقي ، الايرادات الفندقية ، اعداد القوى العاملة ... الخ .

٩. إن التوصل الى معرفة تنوع الدخل من خلال الاستثمار السياحي انما هو وسيلة وليس هدف، إذ يبقى هدف البحث هو معرفة واحتساب الدخل السياحي، فالدخل الفندقي لا يساو الدخل السياحي وان الدخل السياحي هو جزء من الدخل القومي.

ثانياً: التوصيات

١. الاهتمام بالاستثمار السياحي من قبل الدولة كقطب تنموي مهم والعمل على زيادة التخصيصات الاستثمارية وحوكمة العملية الاستثمارية في القطاع السياحي لأهمية هذا القطاع الحيوي في دعم وتحقيق التنويع في الدخل.

٢. تنمية القدرات الاستثمارية من اجل خلق مصادر تمويل متنوعة لتوليد نشاطات اقتصادية تسهم في صناعة السياحة التي لها القدرة في قيادة التنمية الاقتصادية من خلال تنويع مصادر الدخل القومي وهي فرصة تهدف بتحويل الموارد الناضبة إلى إمكانيات قابلة للاستدامة.

٣. الترويج للفرص الاستثمارية من خلال طرح وتحديث قاعدة بياناتها بشكل دوري عن طريق هيئات الاستثمار في المحافظات العراقية وعن طريق تسويق الفرص بما يحقق المنافع الاقتصادية والاجتماعية. مع اعطاء الاولية للقطاع الخاص وهذا ما تبين من خلال عرض بيانات ٢٠٢٠ وتحسن واضح لصالح هذا القطاع.

٤. ان الشروع بالاستثمار المستدام يحتاج الى ترقية جزء من الموازنات الحكومية لتمويل الاستثمار العام والخاص وهذا يستجلي بان الاستثمار سوف يستهدف خدمات البنى التحتية لتكون المنطلق الرئيسي في خلق تنمية اقتصادية تعمل على تنويع مصادر الدخل.

٥. يجب ان تكون هناك اهداف استراتيجية تستهدف استدامة الناتج القومي وتنويعه من مصادر الدخل المختلفة من خلال بناء قطاع سياحي لا يعتمد فقط على وزارة الثقافة والسياحة والاثار بل يكون شريك يأخذ على عاتقه نهضة بقية القطاعات الأخرى.

٦. وضع قواعد الاسس العلمية من اجل خلق قاعدة اقتصادية يكون فيها مستوى الدخل هو المتغير الذي يعمل على تصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات وسحب الكتلة النقدية باتجاه الاستثمار وكذلك البطالة بما يسهم في توفير الفرص العمل.

٧. بهدف تحويل الاقتصاد العراقي من اقتصاد ريعي أحادي الجانب إلى اقتصاد متطور ومتنوع وذو قاعدة عريضة ومتوازنة وذات نمو مستدام، لابد من تفعيل دور الاستثمار بشتى أنواعه لاسيما الخاص والأجنبي المباشر، وذلك لان مهمة إحراز الطفرات التنموية لا يمكن ان تتحقق بمجرد الاعتماد على الفائض النفطي الممول للنفقات الاستثمارية في الميزانية الحكومية كون هذا الفائض يتسم بالضآلة والتقلبات مع أسعار النفط وان اغلب ما تخصصه الحكومة يتجه نحو الخدمات الأساسية والبنى التحتية بعد سد النفقات التشغيلية الموضوعة في الموازنة. وبالتالي فلا مناص من الاستثمار خلال الوضع الراهن للعراق.

٨. توفير مناخ سياحي جاذب للاستثمار السياحي (المحلي والأجنبي) من خلال العمل على توفير كافة المتطلبات الايجابية للاستثمار السياحي.

٩. ضرورة مراعاة مبدأ العدالة في توزيع المكاسب السياحية وأن تركز جهدها على المحافظات والمواقع السياحية المحرومة والمهمشة

قائمة المصادر

١. **الدباغ، إسماعيل محمد علي، شبر، الهام خضير، الاقتصاد السياحي– الجزء الأول، نظريات الاقتصاد الجزئي واستخدامها في الاقتصاد السياحي، مطبعة الكاتب، بغداد، ٢٠١٤.**

٢. **الدباغ، اسماعيل محمد، " الاستثمار السياحي واثره في الاقتصاد القومي مع التطبيق على العراق " ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، بغداد ١٩٨١ .**

٣. بولص، عامر عوديش، قرارات الاستثمار وأثرها على النتيجة المالية لنشاط قطاع السياحة المختلط – دراسة نظرية تطبيقية في الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٩.

٤. الخوام، عبد المطلب محمود، دراسة في الاستثمار السياحي وإبعاده الاقتصادية مع إشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٦.

٥. عبودي، زيد منير، الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

٦. حسين علي مراد وآخرون دراسة معمقة بشأن عرض الفنادق المختلطة على شركات عالمية لإدارتها وتشغيلها، وزارة الثقافة، هيئة السياحة، قسم التخطيط والدراسات، بغداد ،٢٠١٣

٧. هيئة السياحة، ورقة عمل حول تنشيط الاستثمار الايجابي في العراق، بغداد، ١٩٩٢، ص٧١٦.

٨. بسام الحجار و د. عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، الطبعة الاولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٠، ص ١٨٠.

٩. البراوي ، راشد :"الموسوعة الاقتصادية" ، ط١ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١م .

١٠. موسى حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٤،

١١. مثنى طه الحوري واسماعيل الدباغ، تقييم الاستثمار السياحي في الفنادق الكبرى، بحث مقدم الى مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٦، ص١٧.

١٢.مثنى معان ابراهيم، تحليل واقع الاستثمار السياحي في العراق للمدة من ١٩٨٠-١٩٩٧ وامكانات تطويره، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد –الجامعة المستنصرية، ١٩٩٩، ص ٧٨.

١٣.عبد الرحمن سليم، المناهج الاقتصادية والفنية للتنمية السياحية، مجلة البحوث السياحية، العدد السادس، ١٩٨٩، ص٤٣.

١٤.موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان،

١٥.احمد عبد السميع علام، علم الاقتصاد السياحي، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٨.

١٦. يمكن العودة إلى الملحق الإحصائي (٤) الخاص بالجداول التوضيحية (جدول ٣٤) لمعرفة كيفية استخراج الميل الحدي للاستهلاك والادخار والاستثمار السياحي وجدول (٣١) الذي يوضح كيفية استخراج التغير في الاستثمار السياحي علما ان المبالغ بالمليون

١٧.خالد واصف الوزى واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ،٢٠٠٢.

١٨. تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ،٢٠٠٩.

١٩.ابد جمان، مايكل، " الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة، ترجمة وتعريب محمد ابراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض ١٩٩٩

٢٠.الوادي، محمود حسين والعيساوي، د. كاظم جاسم علي، " الاقتصاد الكلي – تحليل نظري وتطبيقي "، الطبعة الاولى، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٠ ، ٢٨-٢٩ .

٢١.خليل، سامي، نظرية الاقتصاد الكلي المفاهيم والنظريات الأساسية، الكتاب الأول، ط١، الكويت، ١٩٩٤

٢٢.الامين، د. عبد الوهاب وباشا، د. زكريا عبد الحميد، " مبادئ الاقتصاد الكلي " ، دار المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٣ .

٢٣.الحسناوي، د. كريم مهدي، " مبادئ علم الاقتصاد " ، مطبعة اوفسيت حسام ، بغداد ، ١٩٩٠.

٢٤.سلمان، مصطفى وآخرون، " مبادئ الاقتصاد الكلي "، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ٢٠٠٠ .

المصادر الانكليزية

Mania , N. Gregory , " Principles of Economics " , Fourth Edition , Thomson , south – western , Colander, David C., " Macroeconomics " , Sixth Edition , McGraw – Hill , Irwin , New York 2006 .

1. Ashe, J., Tourism Investment as a Tool for Development and Poverty, Reduction, New York, U.S.A, 2008.

12.Hyman , David N. , " Economics " , Fourth Edition , Irwin McGraw – Hill , U.S.A 1997 , P : 482 .
13.Mankiw , N. Gregory , " Principles of Economics " , Fourth Edition , Thomson , south – western , U.S.A 2007 , P : 513 .